

آليات وأدوات السياسة التجارية

من أجل تحقيق أهداف السياسة التجارية المتنوعة تقوم حكومات الدول باستخدام عدة آليات وأدوات يمكن التأثير بها على التجارة الخارجية والنشاط التجاري الدولي، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تختلف عن بعضها البعض كما أنها تشترك في مجموعة من الأهداف وتقسم عادة إلى أدوات سعرية وأدوات كمية، وأخرى تنظيمية وإدارية.

❖ الأدوات والأساليب السعرية

تعتبر الأساليب السعرية من بين إجراءات وأدوات السياسة التجارية التي تطبقها الدول في مجال التجارة الخارجية وتشمل في الرسوم الجمركية إعانات التصدير الإغراق، سعر الصرف.

أولاً: الرسوم الجمركية

ومن خلال هذا العنصر يتم تناول ما يلي:

1- تعريف الرسوم الجمركية: هي "ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها حدودها لذلك فقد تكون الرسوم الجمركية على الصادرات أو على الواردات، ولكن غالباً ما تفرض هذه الضريبة على الواردات أكثر من فرضها على الصادرات"، بحيث تفرض على الصادرات في ظروف خاصة وهي:

- المحافظة على توفر السلع التموينية في الدخل؛

- منع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الأجنبية؛

- تفرض في بعض الدول المنتجة للمواد الأولية خاصة الدول النامية بهدف محاربة التضخم وتراكم الأرصدة الأجنبية؛

- حماية الصناعة الوطنية وضمان استمرارها، وذلك بتوفير المواد الأولية اللازمة لها وبالتالي فتتمثل الرسوم الجمركية أداة حمائية؛

- الحصول على مورد مالي يساهم في احتياجات الميزانية العامة للدولة، وعلى هذا الأساس كان الهدف من إنشاء الحقوق الجمركية هو هدف جبائي؛

- الحقوق الجمركية أداة لتعديل الميزان التجاري.

2- أنواع الرسوم الجمركية:

يمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية إما على أساسا كيفية تقدير الرسم أو على أساس الغرض المنشود من فرضه من حيث مدى حرية الدولة في فرضها وتنقسم الرسوم الجمركية من الناحية الإدارية وعلى أساس كيفية التقدير إلى:

أ- **الرسوم النوعية:** وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد، وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها.

ب- **الرسوم القيمة:** وهي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون مثلا 10% من قيمة السيارة، وقد تختلف هذه النسبة من سلعة لأخرى.

ج- **الرسوم المركبة أو المزدوجة:** حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي ونوعي في أن واحد أو أيهما أكثر.

أما من حيث الهدف فتقسم إلى:

- **الرسوم المالية:** والتي تفرض بقصد تحقيق إيرادات الخزينة للدولة.

- **الرسوم الحماية:** والتي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

من حيث مدى حرية الدولة في فرضها:

- **التعريف المستقلة:** تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية.

- **التعريف الاتفاقية:** تكون بموجب اتفاق دولي.

- **الرسوم التفضيلية:** وهي معدلات التي تطبق على الواردات من السلع وذلك حسب مصدرها الجغرافي، إن الدولة التي تمنح معاملة تفضيلية تدفع تعريفة أقل على بضائعها المصدرة للدولة المانحة لهذا التفضيل.

ثانيا: نظام تشجيع الصادرات

1- تعريف إعانات التصدير: تتمثل إعانات التصدير أساسا في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، فالإعانة هي نظام يشجع الصادرات، إذ يحقق للمنتجات المحلية نوعا من الحماية بغير رسوم جمركية وعليه فإن الإعانة عكس الرسم فالرسم يدفعه المنتجون أو التجار للدولة، أما الإعانة فتدفعها الدولة للمنتجين أو التجار، وقد تكون الإعانة مباشرة أو غير مباشرة كما يلي:

أ- الإعانات المباشرة: ويتمثل في تقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين المصدرين وهي الشكل الأبسط والأكثر انتشارا في الماضي لتسهيل الدخول إلى الأسواق العالمية وهي تستخدم في الغالب اليوم في دعم السلع الزراعية، غير أن هذه السياسة تسبب تدابير مضادة من قبل الدول الأخرى، وتؤدي في الغالب إلى زعزعة التجارة الدولية، لذا فإن الغات ومن بعدها منظمة العالمية للتجارة، تدعو للحد من تقديم الدعم على شكل إعانات مباشرة وعموما فإن دور إعانات التصدير المباشرة يتراجع اليوم الذي يحوز عليه القطاع الزراعي لأن هذا القطاع أقل مرونة من غالبية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويحتاج أكثر من غير الدعم.

ب- إعانات غير مباشرة: التي تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بهدف تحسين قدرته المالية، مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيض الضرائب وإعفاء جزء من الأرباح من الضرائب، وتقديم التسهيلات الائتمانية، وكذلك تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروع بالنفع، مثل الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء من النفقات اللازمة لذلك .. الخ.

ثالثا : نظام الإغراق

1- مفهوم الإغراق: « هو تلك السياسات التي تهدف لبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمان يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه بالشروط نفسها في السوق الداخلية للدولة المنتجة»، كما يقصد به "انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسته تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلع المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليه نفقات النقل"، والغرض الواضح من الإغراق هو كسب أسواق خارجية للقضاء على كل منافسة محتملة، إلا أن البيع في الأسواق الأجنبية بغير ربح، أمر

لا يمكن أن يقدم عليه المنتجون بغير أن يكون لهم مصدر آخر للربح مضمون، ومن هنا يفترض الأخذ بنظام الإغراق شروطاً معينة تتمثل في:

- أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة والآخر منخفض في السوق الأجنبية، ولا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن تكلفة الإنتاج؛

- أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت، أما إذا اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان الثمن فيه مرتفعاً ثم انخفض الثمن خلال الفترة الماضية بين تصدير السلعة ووصولها نتيجة لظروف العرض والطلب فإنه يكون هناك إغراق، وعليه فإنه لا بد من مقارنة الأثمان في نفس الوقت؛

- أن تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي والخارجي، فإذا حدث اختلاف في شروط البيع أدى إلى اختلافات؛

- التفاوت في السعر، فإنه لكون هناك إغراق، مثل ذلك أن السلعة نقداً تباع في أحد السوقين، وبالأجل في السوق الآخر، أو أن تعرض السلعة في الداخل مغلفة ومعبأة بينما تباع في السوق الخارجية بدون تغليف أو تعبئة؛

- أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر؛

- يشترط لتحقيق سياسة الإغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المخفض إلى سوق المنتج وكأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها .

2- أنواع سياسة الإغراق:

وتتمثل في ما يلي:

أ- **الإغراق الدائم:** حيث تقوم الشركة الأجنبية المحتكرة ببيع سلعتها في السوق الخارجي بأقل من سعر بيها في السوق الداخلي، فيستفيد المستهلك الأجنبي من السعر المنخفض نسبياً، وهذا النوع من الإغراق القائم على تمييز الأسعار يضر المستهلك في الدولة صاحبة الشركة الأجنبية المحتكرة، ولا يضر باقتصاديات الدول الأخرى إلا إذا أضر بالصناعات الناشئة.

ب- **الإغراق العرضي:** حيث تقوم الشركة الأجنبية المحتكرة ببيع منتجات لديها في الأسواق الخارجية دفعة واحدة بأسعار منخفضة وذلك بهدف التخلص من هذا المخزون بطريقة لا تؤدي إلى انخفاض السعر داخل دولتها، وإذا عجزت المنتجات المماثلة في الدول الأجنبية عن منافسة إنتاج الشركة المحتكرة فإنه يجب على هذه الدول حماية صناعاتها بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو بفرض قيود على الواردات تكفي لإبطال عرض الشركة الأجنبية المحتكرة.

ج- **الإغراق المدمر:** حيث تقوم الشركة الأجنبية المحتكرة ببيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة جداً بغرض القضاء على المنافسة الأجنبية التي تواجهها في هذه الأسواق أو بغرض القضاء على الصناعات الناشئة التي تمثل خطر عليها في المستقبل، وبعد ذلك تقوم برفع أسعارها لاستغلال المستهلك.

رابعاً: الرقابة على الصرف الأجنبي

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه، وبالتالي تضع قيود تتضمن التعامل في النقد الأجنبي، وهذا يعني هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي وبالتالي لا يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين شراء أو بيع الصرف الأجنبي إلا من البنك المركزي وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة للتحكم المباشر في الصادرات والواردات وعلاج ميزان المدفوعات، ومن أجل تحقيق ذلك تقوم بتنفيذ مجموعة من الإجراءات منها:

- إجبار المقيمين في الدولة على بيع ما يمتلكونه من نقد أجنبي إلى إدارة النقد؛

- حظر تصدير واستيراد العملة الوطنية؛

- حظر تصدير السلع صغيرة الحجم ذات القيمة المرتفعة كالمجوهرات والمعادن النفيسة؛

- تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلى الخارج بتحويله إلى نقد أجنبي؛

- إقامة رقابة شديدة على عمليات التجارة الخارجية؛

- تجميد حقوق غير المقيمين بها (نظام الحسابات المجمدة).

تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام ظهر على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية، وتم اللجوء إليه بسبب نفاذ أو نقص للعملة الصعبة، وكذلك في حالة غياب قانون لمحاربة الإغراق أو غياب آليات لمواجهة المنافسة غير القانونية، كما يستعمل لتقليل آثار عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي على الشركاء التجاريين مثل التضخم وتدهور قيمة العملة.

خامسا: تغيير سعر صرف

1- تعريف سياسة سعر الصرف:

هو أحد الأساليب السعريّة المستخدمة في السياسة التجارية وقد تلجأ الدول للتأثير في حركة واتجاه التجارة الدولية من خلال تغيير سعر صرف عملتها، إذ أن تغيير سعر الصرف يعني تغييرا في الأثمان النسبية للسلعة والخدمات المتبادلة بين الدول، هذا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات، كما أن مدى هذا التغيير يعتمد

على مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ومرونة الطلب المحلي على السلع المستوردة وكذلك على رد فعل الدول الأخرى لاتخاذ مثل هذا الإجراء، فتغيير سعر الصرف بالارتفاع يعني زيادة ثمن السلع الوطنية بالنسبة للمستورد الأجنبي فيقل طلبه عليها وكذلك يصبح ثمن الواردات منخفضا بالنسبة للمستهلك المحلي مما يزيد الواردات ويحدث العكس في حالة تغيير سعر الصرف بالانخفاض وهذا ما يعرف بسياسة تخفيض العملة حيث تقوم بعض الدول باتباع هذه السياسة من أجل ضبط الوضع الاقتصادي والمالي من خلال ما يلي:

- معالجة العجز في الميزان التجاري، حيث أن التخفيض يحفز التصدير ويقيّد الاستيراد، كما أنه يحد من خروج رؤوس الأموال ويشجع تدفقها إلى الداخل؛

- زيادة دخل بعض فئات المنتجين المحليين وتخفيف مديونيتهم؛

- معالجة البطالة من خلال تشجيع الصناعات التصديرية.

إلا أن نجاح هذه السياسة تحكمه عوامل عديدة داخلية وخارجية تتمثل في:

- مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في الدولة وتقدمه؛

- مدى اعتماد الدولة على الخارج وما إذا كان اقتصادها يعتمد على التصدير أو على الاستيراد؛

- مرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة؛

- نوع وطبيعة السلع التي يتم تصديرها وتلك التي يتم استيرادها.

4- آثار تخفيض سعر العملة الوطنية:

يترك تخفيض العملة الوطنية العديد من الآثار الاقتصادية منها ما يلي:

أ- **أثر تخفيض سعر العملة على قيمة الصادرات والواردات:** من أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية مما يكسبها تنافسية أما المنتجات الأجنبية، وإن كان هذا التخفيض يتوقف في النهاية على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض.

ب- **أثر تخفيض سعر العملة على مستوى الأسعار الداخلية:** من أهداف تخفيض سعر العملة الوطنية كما رأينا تخفيض الأسعار بالنسبة للخارج وتشجيع التصدير، فإن خفض سعر العملة بنسبة 10% مثلاً، فإن ذلك يعني انخفاض أسعار صادرات البلد بنسبة 10% بالنسبة للمشتري الأجنبي، ولكن الأسعار الداخلية قد ترتفع بدورها 10% فيتلاشى عندها أثر التخفيض فمن الملاحظ أن انخفاض سعر العملة يميل عادة إلى رفع مستوى الأسعار الداخلية وذلك لعدة أسباب منها:

- إن تخفيض سعر العملة قد يجعل المواطن يفقد الثقة بعملته الوطنية، فيهرب منها إلى السلع المادية، أي يضعف الميل إلى السيولة وتزداد سرعة دوران النقود وتتجه الأسعار نحو الارتفاع؛

- قد يؤدي تخفيض سعر العملة إلى رفع كلفة المعيشة، ولا سيما إذا كانت الدولة تعتمد على الخارج في الحصول على سلع كثيرة ويترتب على ارتفاع كلفة المعيشة ارتفاع الأجور ونفقات الإنتاج وبالتالي الأسعار؛

- إذا كان إنتاج السلع التصديرية غير مرن، فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي ارتفاع أسعارها دون زيادة ملموسة في حجم الإنتاج؛

- إذا أدى تخفيض سعر العملة إلى زيادة حجم الصادرات فإن ذلك يعني زيادة حجم الدخل الوطني والعمالة، وفي ذلك سبب الأسعار لارتفاع حسب ما تقول النظرية النقدية.

ج- **أثر تخفيض سعر العملة على الدخل:** إن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى رفع مستوى الدخل في الاقتصاد الوطني بسبب زيادة الصادرات ونقصان الواردات وارتفاع الدخل يؤدي كما هو معروف إلى زيادة الطلب على الواردات فيحدث العكس، مما يدفع نحو عجز الميزان التجاري، أما في الخارج فيحدث العكس تبعاً لأهمية الدولة المخفضة لعملتها إذ تقل صادرات الخارج ويميل الدخل إلى الانخفاض، وهذا ما يسبب ظهور فائض في الميزان التجاري، وهكذا، يلاحظ أن لتخفيض سعر العملة الوطنية أثرين مزدوجين:

- أثر نحو زيادة الصادرات يقابله أثر نحو نقصانها؛

- انخفاض استيراد الخارج لانخفاض دخله، وأثر نحو نقصان الاستيراد يقابله أثر نحو زيادتها بسبب ارتفاع الدخل في الداخل.

يتضح مما سبق أن المشكلة تخفيض سعر العملة الوطنية جوانب متشعبة وأثاراً متعددة ومتباينة، تتداخل فيها النواحي الإيجابية والنواحي السلبية، وتجدر الإشارة إلى أن الاعتقاد بأن التخفيض هو وسيلة لتحسين ميزان المدفوعات، هو خاطئ، فالتخفيض يمكن أن يمهد السبيل فحسب لمثل هذا التحسن، أما تحقيق التحسن فيتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة لتخفيض سعر العملة الوطنية، كالسياسة الائتمانية والاستثمارية واتجاه الأجور والأسعار، والنفقات العامة... الخ.

❖ الأدوات والأساليب الكمية

ويقصد بها الأساليب التي تستخدم للتحكم في كمية التجارة الدولية من ناحية النوعية والحجم بخلاف الأدوات السعرية ولهذا تعرف بالأدوات الكمية، وتضم هذه الأدوات نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والحظر.

أولاً : نظام الحصص

1- تعريف نظام الحصص:

يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من . سلعة معينة خلال فترة معينة على أساس كمي وقيمي مبالغ، وقد لجأت الدول الأوروبية إلى الأخذ به خاصة في فترة ما بين الحربين وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية بسبب نقص العملات الأجنبية، ويفرض نظام الحصص أساساً على الواردات، إلا أنه يفرض على صادرات بعض انخفاض سعر البترول ويتنوع نظام السلع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبعض الدول مثلاً السعودية وتصدير النفط عند الحصص حسب كيفية تطبيقه إلى حصص إجمالية، وحصص محددة وهي:

أ- **الحصص الإجمالية:** هي تحديد الكمية الكلية المسموح باستيرادها من الخارج دون تصميم جغرافي أي دون تحديد دولة معينة يتم استيراد منها أو دون تقسيم الحصة بين المستوردين، وهذه الحصة قد يتم تحديدها من جانب الدولة المستوردة، بمفردها دون الدخول في مفاوضات مع الدول المصدرة.

ب- **الحصص المحددة:** حيث تقسم الدولة حصص جغرافية موزعة على عدة دول، وذلك بتحديد الحصة الكلية المسموح باستيرادها ثم يتم توزيعها بين الدول، وكذلك المستوردين، وهذا يعني الدخول في مفاوضات مع الدخول مع الدول الأخرى للاتفاق على هذه الحصص وتحكم حجم الحصة قوة العلاقة بين الدولة وباقي دول العالم والأهمية الاقتصادية لكل دولة بالنسبة للأخرى، وطبيعة السلع المستوردة.

ويتميز هذا النظام بأنه يفتح المنافسة بين المصدريين وكذلك المستوردين من أجل الحصول على أفضل الشروط والأثمان، إلا أنه يواجه بعض القصور مثل محاباة بعض الدول على حساب البعض الآخر، وكذلك إيجابي بعض المستوردين على غيرهم، وهو ما يقلل من فرص المنافسة للدول النامية ويؤخذ بنظام الحصص عند عدم قابلية الأساليب السعرية، وبعد أكثر كفاءة من ناحية الحماية ، لقد نص عليه المشرع الجزائري في المرسوم رقم 63-188 المؤرخ في 16-05-1963 والمتضمن تحديد إطار حصص السلع عند الاستيراد لاسيما المادة 5 منه، والذي يعتبر شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الاستيراد لكن بشكل جد محدد كون نظام الحصص لا يخص إلا بعض السلع وتقوم الدول بإتباع نظام الحصص لأنه يسمح بدخول السلع الأجنبية من غير أن تتعرض لرسم جمركي ولكنها تدخل فقط بمقدار

الكمية المسموح به، يحقق نقص في الواردات بطريقة فعالة، حيث أنه أكثر فعالية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد.

ثانيا: نظام الحظر

يعرف نظام الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية، كما يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ إحدى الشكلين التاليين:

1- حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينهما وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

2- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبعض السلع.

ثالثا: نظام التراخيص

ترتبط تراخيص الاستيراد بنظام الحصص فتمنح الدولة تراخيص الاستيراد لمجموعة من السلع في حدود كمية معينة، ويقضي هذا النظام اشتراط حصول المستورد على تراخيص بالاستيراد السلعة ما من السلطات المسؤولة، وقد يكون عاما في حدود الحصة الكلية المقرر استيرادها، وقد يتم تحديدها مسبقا، ويعد نظام تراخيص الاستيراد مكملا لنظام الحصص، ولنظام تراخيص الاستيراد عدد من المزايا كما أن له عدد من العيوب يلخصها الجدول الموالي.

الجدول (...): مزايا وعيوب تراخيص الاستيراد

مزايا تراخيص الاستيراد	عيوب نظام تراخيص الاستيراد
- تفادي الجمود في نظام الحصص؛ - يساعد السلطات النقدية على تحقيق المواءمة بين عرض العملة الأجنبية وطلبات الاستيراد؛ - يعمل على تثبيت المضاربة في أسواق الصرف ومن ثم التقليل من تقلبات الأثمان.	- يقلل هذا النظام فرصة دخول مستوردين جدد إلى تجارة الاستيراد مما يقلل من فرص تطوير وتحسين التجارة وبالتالي تخلق أوضاعا احتكارية لبعض ذوي المصالح وتمكنهم من تحقيق مكاسب خيالية؛ - قد يشجع على الفساد والمحاباة من خلال إساءة استخدام الجهات المسؤولة للسلطات الواسعة الممنوحة لها في منح التراخيص؛

- قد يتحكم المرخص لهم في السوق من خلال التحكم في السلع وخلق اختناقات مصطنعة، مما قد يؤدي إلى خلق تضخم في السوق المحلية.	
---	--

❖ الأدوات الأساليب التنظيمية والإدارية

تهدف هذه الأساليب إلى وضع الإطار التنظيمي والإداري للسياسة التجارية للدولة، وتشمل هذه الأساليب المعاهدات التجارية والاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع وإقامة اتحادات جمركية والمناطق الحرة.

أولاً: المعاهدات التجارية

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيمًا عامًا يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي إداري تقوم على مبادئ عامة، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيهها الدولة الأخرى لطرف ثالث، وتراعي المعاهدات التجارية عادة بعض المبادئ وهي:

- **مبدأ المساواة:** الذي تتعهد كل دولة بمقتضاه، بأن تساوي في معاملتها بين مواطنيها ومواطني الدولة الأخرى، سواء من حيث حقوق الأشخاص أو تبادل المنتجات .

- **مبدأ المعاملة بالمثل:** الذي تتعهد الدولة بمقتضاه بأن تعامل منتجات ومواطني الدولة الأخرى، معاملة مماثلة لما يلقاه مواطنوها ومنتجاتها في هذه الدولة.

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** وهو أكثر المبادئ شهرة، ويتلخص في أن تتعهد الدولة بمنح دولة أخرى أي ميزة يتمتع بها مواطنو أو منتجات أي دولة ثالثة، وقد تكون هذه المعاملة متبادلة، كما قد تكون من جانب واحد كما هو الأمر في المعاهدات غير المتكافئة.

ثانياً: الاتفاقات التجارية

هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة، وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فحصى ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة. اتفاقيات الدفع تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها

تتطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين، مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل.... الخ، وغالبا ما يتضمن اتفاق الدفع العناصر التالية:

- تحديد العملة التي تتم على أساسها تسوية العمليات بين الدولتين، وقد تكون عملة أحدهما أو عملة دولة ثالثة؛

- تحديد سعر الصرف الذي تسوي على العمليات؛

- فتح حساب أو حسابين في البنوك المركزية، تقيد فيهما المبالغ المستحقة لكل دولتين نتيجة العمليات التبادلية، على أن يسوي الفرق بين الجانب الدائن والجانب المدين في فترات دورية أو في نهاية تاريخ الاتفاق؛

- تحديد العمليات التي تدخل نطاق اتفاق الدفع، عمليات التصدير والاستيراد، أداء الخدمات، إجراء التحويلات، تسديد الديون سابقة.... الخ.

- تحديد فترة الاتفاق وكيفية تمديده أو تعديله.

وتنتشر اتفاقيات الدفع بشكل خاص بين الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف، أما الدول التي تتبع نظام حرية التحويلات النقدية فتصفي حقوقها وديونها عن طريق المعاملات المصرفية العادية.

ثالثا: التكتلات الإقليمية

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم الوسائل المستخدمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتظهر هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، حيث يقصد بالتكامل الاقتصادي تقوية الروابط الاقتصادية بين عدد من الدول عن طريق تنظيم عمليات الإنتاج والمبادلات وانتقال عناصر الإنتاج، وتتخذ هذه التكتلات عدة أشكال تختلف فيما بينها والتي يمكن تقسيمها كما يلي:

1- إنشاء منطقة التجارة الحرة: يتم بموجبها تحديد أو إلغاء التعريفات الجمركية لصنف معين من السلع أو الخدمات ذات المنشأ الوطني للدول المشتركة في التنسيق وتبقى أنظمتها الجمركية مع باقي الدول حسب ما هو معمول به سابقا.

2- الاتحاد الجمركي: وهو يمثل نظام متطور على المرحلة السابقة، حيث يتم بموجبه تحقيق ما يلي:

- توحيد التعريفات الجمركية اتجاه باقي الدول؛
- حرية تداول السلع والخدمات بين الدول الأعضاء؛
- وحدة التشريعات القانونية ونظام التعريفات الجمركية اتجاه الدول الأخرى؛
- توزيع الموارد الجمركية بين الدول الأعضاء حسب نسب متفق عليها.

3- تكوين السوق المشتركة: يتم بموجبها إلغاء القيود المفروضة على حركات عوامل الإنتاج ورأس المال، وتوحيد الأسواق، واستنادا لذلك يتم تأسيس شركات استثمارية مشتركة بينهما، تقوم بتنفيذ جملة من المشاريع المشتركة بينهما.

4- الوحدة الاقتصادية: يتم بموجبها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة في اتحاد، واحد ويتم بموجبها تنفيذ توحيد وتنسيق سياساتها الاستثمارية والإنتاجية وكافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية وتحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمالة بينهما وبموجب ذلك يتم تحقيق التكامل العمليات الاقتصادية بينهما.

5- التكامل الاقتصادي الكلي: هي تمثل أرقى مستويات التكامل حيث يتم بموجبها تحقيق تنسيق كافة السياسات في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والمالية والنقدية والاجتماعية بين الدول المتحدة واتخاذ مواقف وسياسات موحدة لمواجهة الأحداث الحالية والمستقبلية والتقلبات الاقتصادية وبموجب ذلك يتم تكوين مؤسسات فورية لتوجيه وتخطيط السياسات الإستراتيجية في كافة المجالات وتكون قراراتها ملزمة بموجب آليات عمل متفق عليها.

رابعا: الحماية الإدارية

بالنسبة لإجراءات الحماية الإدارية كثيرة ومتنوعة ومعقدة يصعب حصرها في لوائح محددة منها:

- خلق تعقيدات في تطبيق التعريفات الجمركية؛
- خلق التعقيدات في تقدير قيمة الواردات؛

- التشدد في تطبيق اللوائح الصحية؛

- التمييز في أسعار النقل؛

- عرقلة نشاط المندوبين التجاريين؛

- مقاطعة المنتجات الأجنبية؛

- الرقابة على الصرف.

خامسا: أساليب مستحدثة

شهد الربع الأخير من القرن الماضي استخدام أنواع وأساليب جديدة من أدوات السياسة التجارية الحمائية من أجل تقليل الاستيراد، وظهرت أنواع جديدة من القيود أخذت تعترض سبيل التجارة الدولية، وسميت هذه الأساليب الرمادية منها:

- اتفاقات تقييد الصادرات اختياريا؛

- التوسع الاختياري في الاستيرادات؛

- معايير الصحة والبيئة والسلامة، تعريف مركبة؛

- ترتيبات السوق المنظم.